التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات

Sustainable development in Algeria : Analytical reading of the concept and constraints

د.العربي حجام[1]، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر

أ.سميحة طري[2] ، جامعة بسكرة ، الجزائر

قدم للنشر في:2019/06/08 قبل للنشر في:2020/02/28

Dr.Larbi HADJAM, University of TAREF, Algeria
Samiha TARI, University of BISKRA, Algeria

Received : 08/06/2019 Accepted : 28/02/2020

ملخص:

استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال السنوات المنصرمة اهتماما عالميا، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات الدولية كان آخر قمة قمة جوهانسبورغ التي عقدت في جنوب إفريقيا سنة 2002. ولم تعد التنمية المستدامة ترفا فكريا بل هي مطلب أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع ثمار ومكاسب التنمية الاقتصادية والثروات بين الأجيال الحاضرة و الصاعدة ، وعلى اعتبار أن الفقر وضع يتطلب مجهودات ضخمة لمعالجة المشاكل الناتجة عنه، لذا تشكل التنمية المستدامة أداة هامة لمواجهة مختلف العوائق المتنامية لأفراد المجتمع. وتكمن المشكلات الأساسية التي تواجه الدول المتخلفة في الركود المزمن الذي تعيش فيه مما يقتضي إيجاد نموذج تنمية قادر على تحطيم هذا الركود. ومن هنا نطرح **الإشكالية التالية** : ما هي التنمية المستدامة ؟ وما هي أهم العوائق التي تواجه التنمية المستدامة في الجزائر ؟، ولمعالجة هذه الإشكالية حري بنا إتباع **النقاط التالية** :

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

ثانيا: سياسة التنمية المستدامة في الجزائر

ثالثا: عوائق التنمية المستدامة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنمية، التنمية المستدامة، التنمية الاجتماعية.

تصنيفات JEL : O01،.

Abstract:

The theme of sustainable development in recent years, the attention of the whole world, for which he held summits and international forums was the last of Johannesburg the summit held in South Africa in 2002. Sustainable development is no longer a luxury but a fundamental requirement of the intellectual and equity in the distribution of benefits and gains of economic development and wealth between generations and on the rise, and state of poverty requires considerable effort to solve the resulting problems, so that sustainable development is an important tool to address the various obstacles and growing community. Lies the fundamental problems of the underdeveloped countries in chronic recession you live in which requires to find a development model able to break this recession. And here we ask the question: what is sustainable development? And what are the main obstacles to sustainable development in Algeria?

And to solve the problem to follow us the following points:

First: the concept of sustainable development

II: sustainable development policy in Algeria

III. obstacles to sustainable development in Algeria

Keywords : development , sustainable development, social development

JEL Classification Codes: O01,

[1]-larbi19m@yahoo.fr

[2]- samihasp07@gmail.com

1. مقدمة:

يعتبر موضوع التنمية من بين المواضيع الهامة التي لقيت إهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا، لذلك اعتبرت المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة كحق وحتمية على الدول كغيرها من الحقوق بحيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه، فقد تطور المفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى تنمية العنصر البشري، فخلال الخمسينيات اهتم بمسائل الرفاه الاجتماعي لينتقل خلال الستينيات إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب ثم ظهر مفهوم التنمية التكاملية وتأمين الحاجيات الأساسية للبشر، وفي منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات بزر مفهوم التنمية الشاملة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وفي فترة التسعينيات ظهر مصطلح التنمية البشرية وصولا إلى مصطلح التنمية المستدامة الذي تطور في الفكر التنموي، فقد تعددت وجهات النظر المفكرين والباحثين ، حيث احتلت مكانا بارزا على المستوى الدولي والمحلي، فهناك من يعتبر أن التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية وهناك من يعتبرها قضية تنموية بيئية كنموذج بديل، والبعض الآخر اعتبرها قضية مصيرية مستقبلية لأنها تفكر في مستقبل الأجيال القادمة ومن خلال موضوعنا هذا سنحاول أن نقدم قراءة للتنمية المستدامة في الجزائر من خلال المفهوم وكذا أهم السياسات المتبعة من طرف الحكومات المتعاقبة والتطرق إلى المعوقات التي حالت دون تحقيق التنمية المستدامة المرجوة للأجيال القادمة .

أولا: التأصيل المفهمي للتنمية المستدامة.

بات مصطلح التنمية المستدامة من أكثر المصطلحات شيوعا في هذه الأيام لان الأمر يتعلق بمستقبل الإنسان على هذه الأرض، وقد تعددت الاتجاهات المناقشة لهذا المنهج التنموي الذي يعتبر المنقذ الذي تعتمد عليه الكرة الأرضية، والذي يقف عليه مصير البشرية. وللوصول إلى أسلوب التنمية المستدامة وفهمها يجب أولا التعرف على مفهوم التنمية.

1-تعريف التنمية: تختلف تعريفات التنمية باختلاف وتعدد الأدبيات ويرجع السبب في ذلك إلى أن كل جهة بحث تريد أن تبرز الجانب الذي تهتم به.

لقد عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1990) **التنمية** بأنها:" عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد، وأهم هذه الخيارات المتشعبة هي أن يحيا الناس حياة طويلة و خالية من العلل و أن يتعلموا، وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة." [1]

ولقد عرفت كذلك الأمم المتحدة التنمية بأنها: "مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من اجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية، وبالتالي تساهم في تقدم البلاد"[2].

يمكن القول من خلال هذا التعريف أن التنمية عبارة عن مجموع التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع التي تمكنه من الخروج من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

كما عرف محمد منير حجاب التنمية بأنها: "محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة وفي ضوء السياسة العامة للمجتمع." [3]

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن التنمية هي التعاون وتكافؤ الجهود الشعبية والحكومية من اجل تحقيق التنمية في جميع المجالات لتحسين وتوفير الموارد اللازمة والضرورية وذلك بإتباع خطة منهجية أي التخطيط وفق السياسة العامة لأفراد المجتمع.

ويمكن القول من خلال هذا، أن التنمية عبارة عن مجموع التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع التي تمكنه من الخروج من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو.

1-2: أنواع التنمية : هناك عدة أنواع للتنمية و هي كالآتي :

- **التنمية الاجتماعية:** هي أسلوب حديث في العمل الاجتماعي تقوم على إحداث تغير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي الناس بالبيئة المحلية من أجل المشاركة في تنفيذ برامج التنمية لإحداث التغيير اللازم لتطوير المجتمع.
- **التنمية السياسية:** مجموعة أفكار التي يمكن أن يدلى بها للمساهمة في تكوين رأي عام للتأثير به لدى القرار السياسي وبالتالي فإنها ببساطة المشاركة في صنع القرار السياسي عن طريق مجموعة من الوسائل: الأحزاب، الجمعيات، النقابات، وتهدف إلى الاستجابة لمطالب المجتمع.[4]
- **التنمية البشرية:** تعرف في تقارير الأمم المتحدة بأنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، وهذه الخيارات هي:
  - العيش حياة طويلة وصحية.
  - الحصول على المعارف.
  - الحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب".

وللتنمية البشرية جانبان: الأول **بناء القدرات البشرية لتحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات،** والثاني **انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة في وقت الفراغ ولأغراض الإنتاج وللنشاط في مجال الثقافة والمجتمع والسياسة.**" [5]

- **التنمية الإدارية:** يعرفها عادل أبو نوهة بأنها: "العملية التي تهدف إلى رفع كفاءة وفعالية الجهاز الإداري عن طريق إدخال التحسينات الضرورية في سلوك العاملين أو في التنظيم الإداري أو في الوسائل والأهداف الإدارية وفي كل النواحي السابقة." [6]

وبالنسبة **لمستويات التنمية** تميز عادة بين التنمية الوطنية والتنمية المحلية.

أ-المستوى الوطني: تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات واستغلال كل الموارد والإمكانات المتاحة، وهي تقتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الإنتاجية ووجود شبكة إنتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والأقاليم عبر الوطن.

ب-المستوى المحلي: هي إسهامات تقوم عن طريق المهنيين والمواطنين لزيادة التضامن من داخل المجتمع وتحريك المواطنين نحو تحقيق المساعدة الذاتية وتشجيع القيادات المحلية للشعور بالمسؤولية ودعم المنظمات المحلية.[7]

2- تعريف التنمية المستدامة :

التأصيل اللغوي للتنمية المستدامة :

يعود أصل مصطلح الاستدامة **Sustainable** إلى علم الايكولوجي **Ecology** حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر مع بعضها بعضاً، وفي المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد Economy وعلم الايكولوجي Ecology على اعتبار أن العلمين مشتقين من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر Eco، الذي يعني في العربية البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح Ecology هو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح **Economy** فيعني إدارة مكونات البيت [8]. ولو افترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوماً يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات.

أما في اللغة العربية وبالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيس الذي يساعد على سبر أغوار هذا المفهوم ويساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فهم المصطلح، فقد جاء الفعل استدام الذي جذره (دوم) بمعنى المواظبة على الأمر، وبالتالي يشير إلى طلب الاستمرار في الأمر والمحافظة عليه[9].

والتنمية المستديمة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان، أما التنمية المستدامة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكلف وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحان مترادفين، فبعض الدارسين قال **بالتنمية المستدامة** وبعضهم الآخر يقول **التنمية المستديمة** ترجمة للمصطلح الإنجليزي **Sustainable Development**[10].

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح التنمية المستديمة (صيغة اسم المفعول) هي أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة (صيغة اسم الفاعل) وذلك من منظور ما يعكسه المعنى اللغوي في كلا الحالين، واستخدام مصطلح التنمية المستدامة أي المستمرة لا يقدم شيئاً جديداً في هذا المجال، على اعتبار أن عملية التنمية – التي تعكس البحث عن الأفضل – هي عملية مستمرة بطبيعتها، على صعيد آخر فإن واضعي مصطلح **Sustainable**

Development قالوا بوجود الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عالمنا المعاصر التي أصبحت تحول دون استمرارية عملية التنمية[11]. وبالتالي لا بد من قوى دفع ذاتي تديم هذه العملية وفق آلية معينة، وبناء على ذلك يمكننا القول بان مصطلح التنمية المستدامة يعكس فقط مبدأ استمرارية عملية التنمية، بينما يشتمل مصطلح التنمية المستديمة على مبدأ الاستمرارية ويشير بشكل واضح إلى قوى الدفع الذاتي لهذه التنمية والتي تضمن استمراريتها ونعني بذلك الجهود الإنسانية المتمثلة في المشاركة الشعبية من جهة والاعتماد على الذات في كل جانب من جوانب عملية التنمية من جهة أخرى.

⇦ التأصيل العلمي والاصطلاحي لمفهوم التنمية المستدامة:

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، فهناك أكثر من 60 تعريفاً لهذا النوع من التنمية[12]، ولكن اللافت للنظر أنه ليس بالضرورة أن تستخدم هذه التعريفات بشكل صحيح في جميع الأحوال، وعموماً ورد مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987م، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"[13]

وهذا منذ بداية ثمانينات القرن الماضي أين بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك Our Common Future ونشر لأول مرة عام 1987م[1].

فقد عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها:" التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي (الحاضر) دون الإضرار والمجازفة بقدرة الأجيال القادمة (المستقبل) على الوفاء باحتياجاتها ".[14]

ويتجلى لنا من هذا التعريف بعد النظر والرؤية المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية والحفاظ على حقوق الإنسان. أي أنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التكنولوجية والتطوير المواسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.

وقد عرّف **قاموس ويبستر Webster** هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً[15]. وعرفها **وليم رولكز هاوس** W.Ruckelshaus مدير حماية البيئة

---

[1] ـ يُعْرفُ هذا التقرير أحياناً بتقرير برونتلاند Brundtland Report نسبة إلى رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قامت بإعداد هذا التقرير وهي غرو هارليم برونتلاند وهي رئيسة وزراء سابقة في النرويج، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير تم ترجمته إلى العربية ونشر في العدد 142 من مجلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في دولة الكويت

الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة[16].

وفي ظل تلك التعريفات يمكن القول إن التنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها، وهنا تبرز أهمية التنمية المستديمة للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة، وفي هذا الصدد فإن أحد أهم إنجازات مؤتمر عام 1994م للسكان والتنمية يتمثل في توسيع مفهوم التنمية من مجاله الاقتصادي الضيق إلى مفهوم واسع شامل لنوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل[17].

واللافت للنظر أن الكثير من الناس بمن فيهم بعض المتخصصين والباحثين يفترض أن التنمية المستديمة ظهرت كرد فعل للمشكلات البيئية الكثيرة والخطيرة التي بدأ العالم يواجهها نتيجة سياسات واستراتيجيات التنمية المطبقة، ومع أن هذا إلى حد ما صحيح ويشكل جزءاً من مفهوم التنمية المستديمة إلا أنه لا يعكس محتوى المفهوم كاملاً فالأوضاع البيئية في أي منطقة ليست فقط نتائج ولا يمكن التعامل معها كذلك بمعزل عن أسبابها الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك كشفت التنمية المستديمة ممثلة بما تطرحه وتعالجه من قضايا بيئية قائمة في أنحاء العالم عن خلل كبير في السياسات والاستراتيجيات التنموية المطبقة وفي كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ودون استثناء، وأصبحت هذه المشكلات البيئية أسبابا رئيسة للفقر واللامساواة، وهذا ما تؤكده اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها حيث تقول: "إن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من البشر وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة[18]، وبالتالي فالقضية ليست مجرد وجود مشكلات بيئية يواجهها العالم كما يتصور الكثيرون بقدر ما هي قضية مرتبطة بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في مناطق العالم المختلفة والتي اصطلح على تسميتها في الأدب التنموي الحديث باسم ظروف التنمية Development Circumstances، ذلك أن الحديث عن وقف التدهور البيئي والحد من استنزاف الموارد الطبيعية من خلال استغلالها بشكل عقلاني Rational Utilization[1] يتطلب معرفة تفصيلية بالبيئة الجغرافية للمنطقة المستهدفة بالتنمية، لان هذه المعرفة هي التي يجب أن تقرر خصائص عملية التنمية من خلال أبعادها الرئيسة الأربعة وهي[19]:

[1] يستخدم كثير من الباحثين مصطلح الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ونفضل هنا مصطلح الاستغلال العقلاني على اعتبار أن الاستخدام الأمثل هو مفهوم نسبي، فما هو أمثل في منطقة قد لا يكون كذلك في منطقة أخرى، بينما الاستغلال العقلاني يعني أن استغلال الموارد يخضع لظروف ومعطيات الواقع ومنطقه ويسعى لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية ممكنة.

- مكان التنمية Territorial.
- كم التنمية Quantitative.
- نوع التنمية Qualitative.
- مدة التنمية Temporal.

وفي نظم التخطيط السائدة في معظم دول العالم فإن هذه الأبعاد يقررها صناع القرار من سياسيين وإداريين، بغض النظر عن خصائص البيئة الجغرافية في أغلب الأحوال، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث آثار ومشكلات بيئية سالبة مختلفة في أنواعها ودرجات خطورتها. والاستغلال العقلاني للموارد يعتمد بشكل رئيس ليس فقط على الخصائص الجغرافية لبيئة المنطقة المستهدفة بالتنمية وإنما أيضا على ظروف التنمية الأخرى وهي[20]:

- الوضع الاقتصادي القائم State of economy.
- المستوى التكنولوجي السائد Technology.
- تركيب وتنظيم المجتمع Organization of the community.
- القيم والعادات والتقاليد السائدة Human values of the community.
- الطاقة الفكرية في المجتمع Intellectual capacity.
- البيئة السياسية Political environment.

وفي ضوء ما سبق فإن اقتصار بعض الباحثين على الجوانب البيئية عند مناقشة مفهوم التنمية المستديمة يعتبر اختزالاً مشوهاً لهذا المفهوم، فالكثير من أنواع التنمية تستنزف الموارد الطبيعية، وهذا الاستنزاف يمكن أن يقود إلى فشل عملية التنمية نفسها لذلك لا بد أن تعالج المشاكل البيئية من خلال منظور واسع يشمل الأسباب الكامنة وراء أوضاع الفقر واللامساواة في كل منطقة في العالم[21].

أما البنك الدولي يعرف التنمية المستدامة بأنها: " تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" [22].

ونلاحظ من خلال تعريفات المؤسسات الدولية أن التنمية المستدامة هي تنمية لخدمة الأجيال الحالية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل. وهي تنمية شاملة بمعنى هي تنمية تهتم بالأرض ومواردها من جهة وتهتم بالمواد البشرية من جهة أخرى، فهي تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية.

وقد قدم المشرع الجزائري تعريفا للتنمية المستدامة: حيث جاء في المادة 04 من الباب الأول من القانون رقم 3-10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 هـ الموافق لـ 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنها : " التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تتضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية. "[23]

ويمكن القول من خلال هذا: أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر مع مراعاة تلبية احتياجات الأجيال القادمة في المستقبل، التي تمتلك عوامل الاستمرار والتواصل. وعليه يمكن القول أن التنمية المستدامة لها جملة من **الخصائص والمميزات** تتسم بها وهي كالتالي :

- أنها تنمية تعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى، حيث تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ بالمتغيرات.
- تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
- تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية من خلال عناصره الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية الأخرى.
- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول ، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والخدمات الصحية ...الخ ، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية و الاجتماعية.
- تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختبار التكنولوجي والشكل المؤسسي، مما يجعلها تعمل بانتظام داخل المنظومة البيئية. [24]

وعليه يكون **التسلسل التاريخي لبروز فكرة التنمية المستدامة في ما يلي :**

- قد سبق ظهور مفهوم التنمية المستدامة انعقاد العديد من المؤتمرات والملتقيات الدولية وإصدار تقارير دولية مهدت الطريق لبروز مفهوم التنمية المستدامة ومن أهم هذه المحطات والأحداث حسب تسلسلها الزمني نجد :

- **1950**:ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي إلى هذه السنة، حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة l'Union internationale pour la conservation de la nature*، أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير إلى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد أعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت.[25]
- **1968**: إنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبيا من الأفراد لكنهم يحتلون مناصب مرموقة في دولهم حيث كان الهدف من إنشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية.[26]
- **1972**:انعقاد مؤتمر ستوكهورم وكان ذلك بحضور 112 دولة عربية، وقد تم التطرق إلى البيئة والمشكلات التي باتت تهددها.
- **1979**: الفيلسوف والمفكر الألماني هانس جوناس (Hanse Jonas) يعبر عن قلقه على الأوضاع البيئية في كتابه "مبدأ المسؤولية".
- **1980**: الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) أصدر تقريرا تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للبقاء أين ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة. [27]

* منظمة عالمية أنشئت سنة 1948 ومقرها بسويسرا

➢ **1987:** في هذه السنة إصدار اللجنة العالمية للبيئة و التنمية تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" " Our Common Future" تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية HARLEM BRUNDTLAN أين تم طرح التنمية المستدامة كنموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي,و أنه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون أضرار بيئية.و في هذا الاجتماع ظهرت فكرة التنمية المستدامة كمصطلح يهتم بالتوازن البيئي.[28]

➢ **1989:**اتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها وصادقت عليها150 دولة.

➢ **1992:**انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية أو ما يسمى بقمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل ومن أهم النتائج المنبثقة عن القمة : جدول أعمال (أجندة)القرن 21 *.

➢ **1997:**اعتماد بروتوكول كيوتو يهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة و العمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية والعمل على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة.

➢ **2002:**انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة(ريو+10) في جوهانسبورغ جنوب إفريقيا الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك.[29] و ضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي و على الموارد الطبيعية.

➢ **2005:**أصبح بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية إلى الاحتباس الحراري.[30]

➢ **2007:** خلال الفترة الممتدة بين 03-14 ديسمبر سنة 2007 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي بأندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري.[31]

➢ **2010:** بعدها بثلاث سنوات انعقدت قمة المناخ "بكوبن هاغن" سنة 2010، بسبب تأكد جميع الأطراف السياسية أن حالة البيئة في العالم مازلت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وإبرام العديد من الاتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الأخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف إستراتيجياتها الكلية والجزئية، لكن هذه القمة لم تخرج باتفاقيات ملزمة وكمية كالتي خرج بها بروتوكول كيوتو، واكتف الأعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من أجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري.

ويمكن توضيح مراحل تطور مفهوم التنمية تاريخيا كما يلي :

* تعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنيه 182 دولة، و الخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 و خلال القرن 21، و هي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا وإلتزاما سياسيا من أعلى مستوى.و الأجندة تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا، و مائة و خمسة عشر مجالا من مجالات العمل، يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، و التنمية البشرية بشكل متكامل.

➢ **الشكل رقم01:التطور التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة**

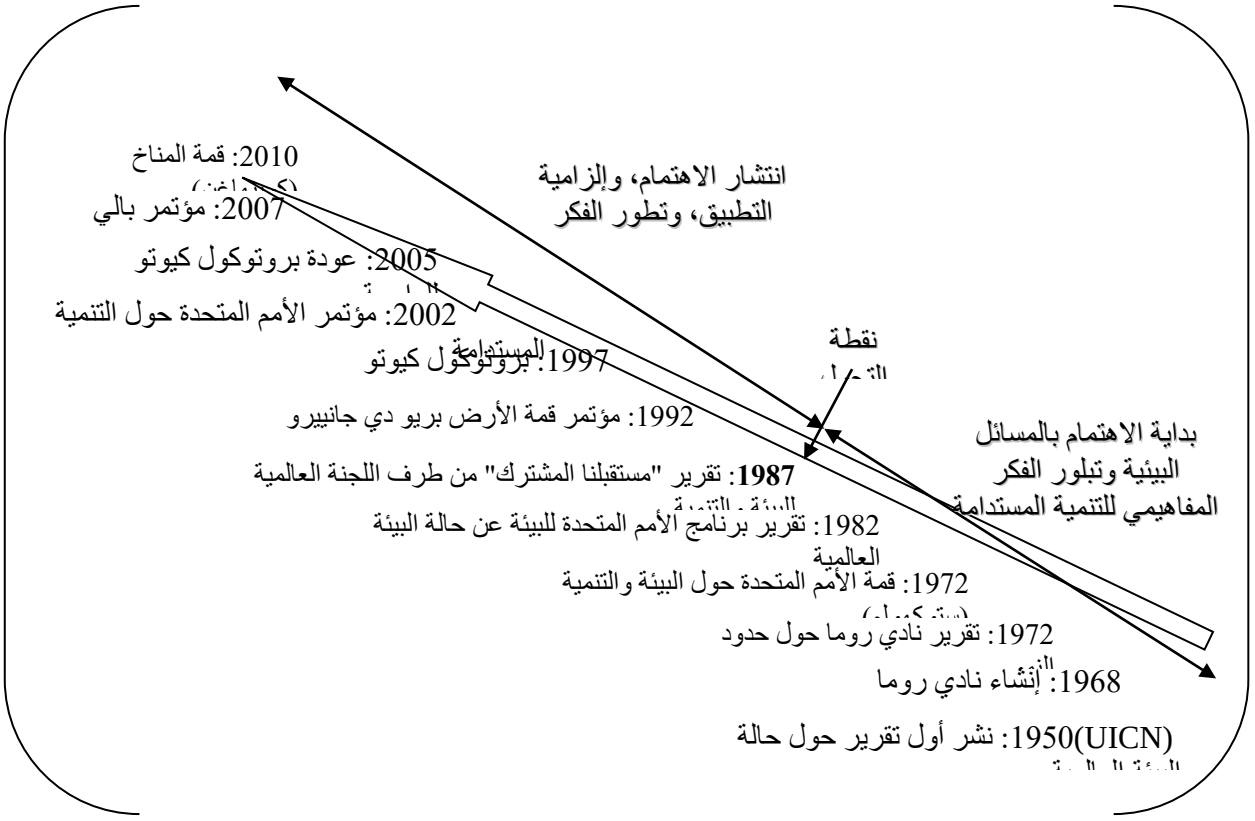

المصدر: ساري نصر الدين، عبيدات ياسين، (2011) **السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو الى الاستدامة**، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة ، ص03.

وقبل التطرق إلى الأبعاد لا بد من الإشارة إلى الركائز الثلاثة التي تبنى عليها التنمية المستدامة وفقا لتقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة ألا وهي (الاقتصاد، البيئة، المجتمع) **وهذا نوضحه في الشكل التالي:**

شكل رقم (02): يوضح ركائز التنمية المستدامة

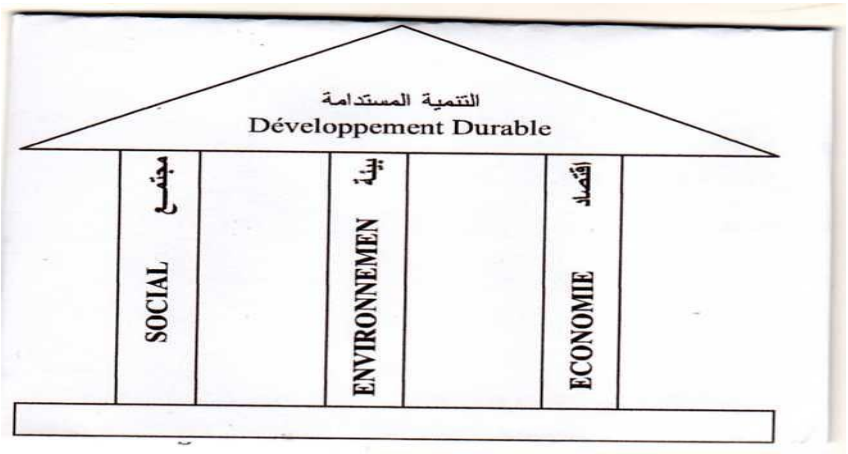

Source: Khaled Hamrouni, **développement durable et PME**, première rencontre internationale économie de l'environnement (industrie et environnement) , Annaba, 19/09/2007, p10.

و للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي وهي كالتالي :

1-البعد الاقتصادي : تعني الاستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم.

2-البعد البيئي : يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية، بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف. أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أم الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات و انجراف التربة.

3-البعد الاجتماعي : يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.[32]

ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): يوضح أبعاد التنمية المستدامة

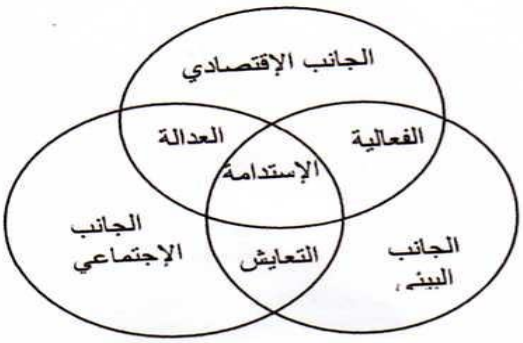

SOURCE :Khaled Hamrouni, **développement durable et PME**, première rencontre internationale économie de l'environnement (industrie et environnement), Annaba 19/09/2007, p10.

وتسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي :

- إبراز أهمية الموارد البشرية، والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوية التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات.

- السعي للحد من الفقر العالمي، وهذا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا.

- البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول مع تبادل الآراء في شأن الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في آفاق جديدة للتعاون.

- النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من إيجابياتها، وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

- تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا واجتماعيا وذلك من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.

- تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من المياه وحماية كافة المسطحات المائية كما تهدف لتوفير الغذاء وضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.[33]

ثانيا : سياسة التنمية المستدامة بالجزائر:

تسعى الجزائر على غرار باقي دول العالم الثالث إلى المسايرة الاقتصادية والاجتماعية التي تفرضها توجهات العولمة ومنظمة التجارة العالمية ، بالإضافة إلى ترتيبات المؤسسات الدولية الأخرى ، البنك وصندوق النقد الدوليين مما يستلزم أكثر من أي وقت وضع انسب للسياسات التنموية الشاملة ، الجادة ، الملائمة ، التي تواكب هذه التغيرات والترتيبات وتنسجم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاقتصادنا الوطني ومنه بلوغ التنمية المستدامة . والعمل على معالجة المشاكل المتعلقة بالتنمية والتحكم الجيد في أساليب معالجتها يعد أحد أهم انشغالات واضعي السياسات الوطنية للتنمية المستدامة،

فقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال اقتصادا ضعيف وغير متوازن بين فروع الإنتاج القطاع الواحد أو ما بين القطاعات، مما انعكس عند ظهور عدة ظواهر أو ما يسمى بالثالوث الجهنمي: الجهل، الفقر والمرض.

وأما هذه الوضعية أخذت الجزائر في اتخاذ سياسات وإجراءات مستعجلة تتمثل في استصدار القوانين والمراسيم التي تنظم النشاطات الاقتصادية؛ وقد كان ذلك من خلال البرامج والمواثيق التي وضعت، وكذا تسطير الخطوط العريضة للتنمية وقد ظهرت على اثر هذا عدة مخططات وسياسات اتبعتها الجزائر معتمد آنذاك على النظام الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي قصد تحقيق أهداف التنمية المرجوة.

⇐ من خلال برنامج طرابلس لسنة 1962:

1. إن التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية و هذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلد.

2. ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي بمعنى منتجات الصناعة القاعدية تكون متجهة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي

3. ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية لعدم قدرة رأس المال الخاص على القيام بهذه المؤسسات. ضمن هذا، فإن البرنامج وضع الأهداف الطموحة على المدى البعيد وأكد على ضرورة قيام صناعة ثقيلة إلا أنه يبقى متحفظا بأعلى درجة في صياغة السياسة التصنيعية حيث ينص في هذا المضمار "يجب على الدولة أن توجه مجهوداتها في تجاه إتقان الصناعة الحرفية و إقامة الصناعة الصغيرة محلية كانت أو جهوية وهذا لاستغلال المواد الأولية ذات الصفة الزراعية"، عموما أن برنامج طرابلس يعطي الصناعات القاعدية الأولوية و يقترح إقامة صناعة للحديد و الصلب نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها.[34]

⇐ من خلال المواثيق : - ميثاق الجزائر 1964:

لقد قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني و تبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964 لقد جاء في نصوص هذا الميثاق على أن السياسة الاقتصادية للبلاد يمكن إدراجها في النقاط التالية:

- محاولة خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة؛
- توفير مواد الاستهلاك المحلي، و هذا يعني تخفيض استيراد مواد الاستهلاك وزيادة تصدير المواد نفسها. و نتيجة لهذا العمل يجب أن تظهر أيضا في تمهيد مسائل جديدة للإنتاج الفلاحي [35]ووضع قاعدة لتطويرها؛
- إقامة تجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر، غير أن إقامة مثل هذه التجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة.

المواثيق الوطنية لسنتي : 1986/1976:

- من خلال الميثاق الوطني 1976:

كان الميثاق الوطني قد نوقش و صودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 27جوان 1976،ترتكز أطروحات الميثاق الوطني حول التصنيع في الفصلين المتعلقين بـ " الثورة الصناعية" و " الأهداف الكبرى للتنمية." على وجه التحديد نستعرض بعض المقتبسات من الميثاق التي تمكننا من تعيين طابع هذه العملية:

" للتصنيع في الجزائر مدلول و أبعاد ثورة حقيقية. ذلك أنه، مثل الثورتين الثقافية و الزراعية، يجعل ضمن أهدافه المتمثلة في عمليات الاستثمار، وما يحدثه من أنشطة، وضمن تحويل علاقات الإنتاج الناجمة عن الاختيار الاشتراكي، التغيير العميق للإنسان،و إعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد".

ومن ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع مستوى المعيشة لكل مواطن. فهي ليست مجرد أسلوب لتراكم رأس المال، بل إنها تهدف إلى القضاء على البطالة، وتحسين الظروف الحياتية للعمال، وإعادة توزيع الدخل القومي، من أجل ترقية الجماهير المحرومة. فضلا عن هذا، فإن التصنيع هو وسيلة فعالة لتحديث الحياة الاقتصادية و الاجتماعية فهو يدخل العلوم والتقنية والتكنولوجيا في حياة المجتمع.[36]

- من خلال الميثاق الوطني لسنة 1986:

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني و نوقش و صودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 16 جانفي 1986كانت تهدف التنمية الصناعية من خلال هذا الميثاق إلى:

أ – تزويد البلاد بصناعة شاملة و متوازنة: وذلك من خلال

1)–مواصلة تنمية الصناعات الأساسية:

2) –تمكين صناعة وسائل التجهيز من تأدية دور أساسي:

ب – تحقيق التكامل والانسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى:

ج – تدعيم صناعة متنوعة وتطويرها.

د – ترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي

هـ – ترقية الصناعة الصغيرة والمتوسطة و تنشيط الصناعات التقليدية.

السياسة التنموية من خلال المخططات الخماسية :

تشمل السياسة التنموية التي اختارتها الجزائر خلال مخططات التنمية المتتالية أهدافا عامة تتمثل أساسا في التطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي و التوصل إلى الاستقلال الاقتصادي و تحقيق الرفاهية الاجتماعية؛ وسنقوم بذكرها :

- المخطط الثلاثي 1967 – 1969
- المخطط الرباعي الأول 1970 –1973.
- المخطط الرباعي الثاني 1974–1977.

السياسة التنموية بالجزائر خلال فترة الثمانينات:

تحت وطأة المشكلات المتراكمة لمرحلة السبعينات التي أدت إلى انخفاض الأداء الاقتصادي انخفاضا ملحوظا، ونتيجة للتحولات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينات والتي كان من أبرزها اتساع نفوذ البورجوازية البيروقراطية، وتراكم الثروات لديها و استثمار جانبا منها في المجال الاقتصادي الخاص، أخذت الجزائر في الانتقال إلى نوع من الليبرالية الاقتصادية.

وفي ظل هذه الظروف، قامت الجزائر في عقد الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية معبرة عنها من خلال المخطط الخماسي الأول 1980– 1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985–1989 سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا والتكيف مع الوضع الدولي الجديد. وذلك من خلال :

- إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية:
  - استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980–1984
  - إعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية
- استقلالية المؤسسات العمومية1988
- تقوية اقتصاد السوق
  - برنامج التعديل الهيكلي
  - الخوصصة
  - دور الدولة في منطق إقتصاد السوق

السياسة التنموية بإحلال المشاريع الكبرى بعد الألفية :

– برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004

- واقع الاقتصاد الجزائري في التسعينات؛ والذي كان بإعادة التصور التنموي للجزائر من خلال إعادة التوازن لاقتصاد الدولة والحفاظ على الثروات للأجيال القادمة وتحقيق تنمية مستدامة على المديين المتوسط والبعيد.

- مخطط الإنعاش الاقتصادي2001–2004 والذي نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات:

▪ بداية بدعم النشاطات الإنتاجية مثل الفلاحة والصيد البحري والموارد الصيدية والحفاظ على الموارد المائية والتي تعتبر مصدر التنمية المستدامة.

▪ التنمية المحلية والبشرية : والذي أخذت الدولة على عاتقها التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات والتحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطن الجزائري من خلال المخططات البلدية وكذا توفير التشغيل والحماية الاجتماعية وتعزيز الخدمات العامة من خلال التجهيزات الهيكلية للعمران وإحياء الفضاءات على مستوى المناطق الريفية والهضاب العليا والصحراوية ، ثم تلي التنمية البشرية من خلال البرامج الخاصة بالتدريب وتنمية الأفراد القادرة على التسيير وخلق تنمية مستدامة في جميع القطاعات.

- **البرنامج التكميلي 2005-2009:** بحيث تميزت السنوات الأولى من برنامج الإنعاش السابق 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويلي بعد ذلك برنامج تكميلي للإنعاش الوطني من 2005- 2009 والذي عكفت الدولة من خلاله بمواصلة تكثيف المسار والمتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني في جميع القطاعات من اجل خلق سياسة تنموية مستدامة وتدعيم المؤسسات المنتجة .[37] من خلال الإصلاح الاقتصادي وتحسين اطار الاستثمار وترقيته وتسوية مسألة العقار مع مراعاة جوانب التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة.

فقد تطرق أيضا هذا البرنامج إلى عصرنة المنظومة المالية والنهوض بتنمية مستمرة ومنصفة عبر انحاء البلاد مع تثمين الثروات الوطنية وتطويرها مثل قطاع :المحروقات والفلاحة ، مع تدعيم ميدان السياحة والصناعات التقليدية والمتوسطة وحتى قطاع الاتصالات والتكنولوجيات الحديثة ، إضافة إلى عدة مجالات أخرى مع الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة.

- **البرنامج الانعاش الجديد والذي كان من 2010-2014 وكذا البرنامج التكميلي 2015**-2019 ، فسياسة الدولة هنا بدأت بمحاولة تكملة البرامج التنموية المعطلة من المخططين السابقين مما خلق نوعا من عدم التوازن في الميزان التجاري للجزائر وذلك بظهور عدة قضايا فساد في عدة مجالات وهو مع عرقلة السياسة التنموية في بعض المجالات مثل قطاع المحروقات والأشغال العمومية ، إلا أن الدولة سارت على نفس المنهج وهو الحفاظ على المكتسبات مع تثمين ما تم تحقيقه من مشاريع تنموية على ارض الواقع وذلك بالاعتماد على الريع الذي يأتي من صادرات المحروقات مهملة قطاعات أخرى مثل السياحة والفلاحة بالرغم من الجهود التي وفرت لها قصد خلق توازن والخروج من التبعية التامة لقطاع المحروقات.

- **جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة :**

خلال السنوات الخمس الأخيرة، وضعت الجزائر آليات مؤسسية وقانونية ومالية وداخلية لضمان إدماج البيئة والتنمية في عملية اتخاذ القرار، منها على الخصوص كتابة الدولة للبيئة و مديرية عامة تتمتع بالاستقلال المالي والسلطة العامة، والمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة وهو جهاز للتشاور المتعدد القطاعات ويرأسه رئيس الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني، وهو مؤسسة ذات صبغة استشارية . وقد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال

القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، منها على الخصوص محاربة الفقر، السيطرة على التحولات الديموغرافية، والحماية والارتقاء بالوقاية الصحية وتحسين المستوطنات البشرية والإدماج في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالبيئة . وقد لوحظ مع ذلك، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن من التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21 . يتضح من **الجدول التالي:** أن البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديموغرافية[38] والاستدامة تعتبر جيدة جدا في الجزائر، وكذلك تلك المتعلقة بالصحة.

الجدول رقم :01: البيانات والمعلومات المتوفرة بشأن التحولات الديموغرافية

جيدة	بعض البيانات الجيدة ولكنها ناقصة	هزيلة
▪ محاربة الفقر ▪ تغيير أنماط الاستهلاك ▪ مستوطنات بشرية ▪ التخطيط والإدارة المتكاملة للموارد الأرضية ▪ محاربة إزالة الغابات ▪ محاربة التصحر والجفاف ▪ الإستغلال المستدام للجبال ▪ دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة . ▪ البيوتكنولوجيا ▪ المحيطات، البحار، المناطق الساحلية ومواردها نفايات خطرة ▪ التربية والتوعية العامة والتدريب	▪ إدماج الإشكالية البيئية والتنمية في عملية اتخاذ القرار ▪ حماية الجو ▪ الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪ الموارد المائية ▪ المواد الكيماوية السامة. ▪ المزارعون ▪ الموارد و الآليات المالية ▪ التكنولوجيا والتعاون وبناء القدرات ▪ العلم في خدمة التنمية المستدامة ▪ التعاون الدولي من أجل بناء القدرات ▪ الصكوك القانونية الدولية ▪ الإعلام من أجل اتخاذ القرارات	▪ التعاون و التجارة الدولية ▪ الحفاظ على التنوع البيولوجي ▪ المزارعون ▪ الترتيبات المؤسسية الدولية

ثالثـــا : معوقات التنمية المستدامة في الجزائر :

تعد الجزائر من بين الدول التي تواجه العديد من المشاكل التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة، والتي تتعلق بالدرجة الأولى بمستوى النمو الاقتصادي والإطار الاجتماعي والبيئي وفي ظل هذا؛ تسعى الجزائر لتخطيها وتجاوزها ، فمن بين هذه المعوقات نجد :

– **تلوث البيئة :**تفاقم مشكل التلوث بشكل كبير ومتزايد خاصة في ما يتعلق بالبيئة ، والتي تعد ذات الصلة بالتنمية المستدامة فهما مفهومان متداخلان مع بعضهما البعض حيث تسعى التنمية المستدامة لتحقيق أمرين أساسيين هما : الحق في التنمية والحق في حماية البيئة . إذا ما سيئ استخدامها فإن فالبيئة عنصر أساسي فإنها تصبح عائق يقف في وجه التنمية، كما هو الحال في الجزائر .

فتلوث البيئة ظهر نظرا لارتفاع النمو السكاني بحيث لا يمكن للموارد البيئية تحملها، حيث توصل إلى أن النمو خلال حلول 2020 سيصل إلى 42 مليون نسمة، كما نجد من بين المسببات النسبة المرتفعة

للسيارات إضافة إلى التلوث الناجم عن النفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية منها 220 ألف طن من الفضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة .

كذلك من **بين المشاكل نجد** : انعدام التكامل في القطاعات الإنتاجية .تفاقم حدة البطالة وتدهور المداخيل والقدرة الشرائية للأسر .ضعف قاعدية الفلاحة والصناعة وانعدام إستراتيجية محكمة.

نقص الحوافز المادية والمعنوية في ميدان صرف الميزانية .عدم وجود مؤسسات اقتصادية فعالة ومنافسة قلة الكفاءة ونقص التخصص في المجالات الحيوية وانعدام سياسة الدعم.[39]

وللوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة، فإن الجزائر عهدت إلى استخدام مجموعة من الأدوات والوسائل تعتبر إطارا عاما للانطلاق والتفكير وحيزا محددا للتنفيذ والتنظيم، وسعت جاهدة لرسكلة هذه الأجهزة قصد تمكين القائمين عليها من القيام بدورهم على أحسن وجه مستعينة بتنظيمات قانونية و إجراءات اقتصادية، القصد منها وضع اليد على المتاح من الموارد بغية الحفاظ عليها بالطريقة التي تكفل حق الأجيال اللاحقة، واستعمال المستغل منها بالكيفية العقلانية الرشيدة، ضمانا لديمومة الموارد في سبيل التكفل بالقضايا التي تشغل الرأي العام من فقر وتلوث وغيره

ولكن على الرغم من ذلك كل ذلك إلا أن الطريق مازال طويلا، فالمسيرة تشوبها كثير من الثغرات والنقائص، خاصة على المستوى القانوني والتشريعي إضافة إلى مجال المراقبة والحرص على تنفيذ كل هذه الآليات، الأمر الذي يحتاج إلى تفعيل ثقافة احترام الإرث الطبيعي وحق الآخر، وعليه، هناك مجموعة من المعوقات تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ولعل من أهمها ما يلي :

1-ظاهرة الفساد التي تقف عائق أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة.

2-عدم الاستقرار وغياب الأمن.

3-مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة.

4-استمرار الازدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية.

5-تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات.

6-تفاقم الضغوط على الأنظمة الايكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية.

7-وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة لهزات الزلازل وأخطار الفياضانات .

8-استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر .

9- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها، وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق.

10-حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.[40]

الخاتمة :

مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من أجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسياً من جهة ومن جهة أخرى اقتصادياً كون أن ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة المضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال للطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.

الجزائر وإن كانت بعض المؤشرات تعكس رغبتها في المضي قدماً نحو إستراتيجية التنمية المستدامة فإن مثال بسيط عن الفجوة بينها وبين الدول المجاورة لها في نفس المجال تبين بوضوح حقيقة أن الرغبة غير كافية وإنما القدرة على تطبيق التخطيط تأتي في المقدمة لذلك وجب مواجهة كل نقاط الضعف المتعلق بالمسألة من:

- تكثيف سياسات الوعي البيئي.
- محاربة كل أشكال التلوث التي من شأنها تهديد الثروة البيئية.
- محاولة سد الفجوة بين التعليم بمختلف مستوياته (في المجال البيئي خاصة) والواقع المطروح.
- محاربة الفساد بكل أشكاله والتفكير في الأجيال القادمة

---

[1] - PNUD :"**defining and measuring of development**",new York(1992),p11.

[2] – سهير حامد: **إشكالية التنمية في الوطن العربي**. الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007، ص22.

[3] – محمد منير حجاب: **الإعلام والتنمية الشاملة**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2000، ص32.

[4] – وسيلة السبتي: "**تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب**".**رسالة ماجستير**. (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2004-2005). ص20.

[5] – مدحت القريشي: **التنمية الاقتصادية**. عمان: دار وائل للنشر، 2007، ص128.

[6] – يزيد عباسي: "**التنمية الإدارية وإدارة التنمية**". **رسالة ماجستير**. (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، 2006-2007). ص9.

[7] – وسيلة السبتي، **المرجع السابق**، ص5.

[8]-Sara schley and Joe laur, The sustainability Challeng, Pegasus Communications, Inc, Cambridge, 1997.p1

[9]– ابن منظور: **لسان العرب**، دار صادرة بيروت، 1972م.ص213.

[10]– انظر على سبيل المثال لا الحصر: محمد مصطفى، تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية وتقنيات الاستشعار عن بعد في التنمية المتواصلة – دراسة حالة إقليم القاهرة الكبرى، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط والتنمية المستدامة القاهرة، 13- 2001/2/15م. علي مهران هشام، العوامل المؤثرة في التنمية العمرانية المتواصلة-دولة الكويت حالة تطبيقية، ورقة مقدمة لورشة عمل تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في التخطيط والتنمية المستدامة، القاهرة، 13-2001/2/15م. أسامة الخولي، الإدارة البيئية والتنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي، الرباط، 19-21 أكتوبر، 2000م. أحمد ناصيف، دور الإدارة البيئية في تنظيم المردود الاقتصادي للتنمية المستدامة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العربي الأول للإدارة البيئية في الوطن العربي، الرباط، 19-21 أكتوبر، 2000م.

[11]– اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: **مستقبلنا المشتركة**، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989م.

[12]-J.Kozlowski and G.Hill, Towards planning for Sustainable Development, A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method, Ashgate publications, Sydney, 1998, P.6.

[13]- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989م، ص83.

[14] -صالح فلاحي:" **التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال و اتساع الفقر**".**مجلة الحقيقة**. العدد02. مارس2003. ص 75.

[15]-Don Geis and Tammy Kutzmark, Developing Sustainable communities. The future is Now, Center of Excellence for Sustainable Development Web, 2/12/1998, P.2.

[16]- Dennis Church, Building Sustainable Communities: An opportunity and A vision for a future that works, , 1991, EcoIQ Web site, 2/12/98. P.3.

[17] - Samah Musa, Book Reviews – population and Development, International Journal of Population Geography, vol.3, 281-284, , 1997, p.281.

[18]- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989م، ص29، ص84.

uide for the Ultimate J.Kozlowski and G.Hill, Towards planning for Sustainable Development, A G[19]- Environmental Threshold (UET) Method, Ashgate publications, Sydney, 1998. P.11.

[20] -Kozlowski and Hill, 1998, P.16-17.

[21]- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989م، ص28-29.

[22]- زينب صالح الأشوح : **"التنمية المطردة و الحفاظ على البيئة من المنظور العالمي و المصري". المجلة المصرية للتنمية و التخطيط.** المجلد 12. العدد02. ديسمبر 2004. ص 97.

[23]- عبد القادر رزيق المخادمي : **التلوث البيئي** . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،د.ت.ن ، ص 117.

[24] - عقيلة ذبيحي:**"الطاقة في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة التنمية المستدامة في الجزائر". رسالة ماجستير.** جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ،قسم العلوم الاقتصادية، 2008-2009، ص 24.

[25]- ساري نصر الدين، عبيدات ياسين: **السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو إلى الاستدامة**، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة. (2011) ص03

[26]- أبو طير نبيل: **المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر، (2010) ص 92.

[27] - أبو الطير نبيل، نفس المرجع ، ص ص98- 99

[28] - Paul Claval , **le développement durable** :**stratégie descendantes et stratégies ascendantes** , université de Paris Sorbonne , 2006, p05

[29] – سنوسي سعيدة: **الآثار البيئية و الصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية,و دور التنمية المستدامة–دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة مختار، عنابة. (**2010**)ص99.

[30] – بوراس عصام: **المياه و التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير,جامعة مختار,عنابة(**2009**). ص 50.

[31] - ساري نصر الدين، عبيدات ياسين، مرجع سابق ، ص03

[32] – مراد ناصر :"**التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر** ". **مجلة التواصل**.العدد26. جوان2010. ص ص 136،135.

[33] - سايح بوزيد **:"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر". أطروحة دكتوراه.**(جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية ،2012-2013). ص 80..

[34] - زرقين عبود: **صناعة الحديد و الصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996 ، ص 42

[35] - ميثاق الجزائر 1964: نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، اللجنة المرآزية للتوجيه، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر ،1964ص .68

[36] - الميثاق الوطني 1976:منشورات جبهة التحرير الوطني، مطبعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر ،1976ص ص 116-117

[37] - الفكر البرلماني: **برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة**، مجلس الأمة- الجزائر، العدد السادس، جويلية ،2004 ص ص 39 ،38و 40.

[38] – انظر : www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).doc 10 تاريخ الاطلاع 17سبمتبر 2015

[39] - خبابة عبد الله ، بوقرة رابح : **الوقائع الاقتصادية والعولمة الاقتصادية والتنمية المستدامة** ، دار شباب الجامعة، الإسكندرية : 2009. ص 370 .

[40] - سايح بوزيد ، المرجع السابق، ص ص 440،441.